



كواليتي عيراق
داد كاي بالاي نيكتيحاوي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد مفتحت المعهود وعشوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب التمشيني وعهود صالح التميمي وميخائيل شعشون أس كوريس وحسين أبو آتتن المازنون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المعوز / المدعي / رابون مجلس محافظة البصرة / إضافة لوظيفته ومجلس
الوقوف المحلوقى خالد هتار غضبان .
التميز عليه / المدعى عليه / وزير النفط / إضافة لوظيفته /
ومجلسه المحسوفيان سامان محمد حسين وشاهر عبد الله نجول .

الوقاء

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن وزير النفط لم يشرك مجلس محافظة البصرة في جولات التراخيص الخاصة في محافظة البصرة ولا في مشروع تأسيس شركة غاز البصرة بالشراكة مع شركتي (نسل وميتموبيشي) لاستغلال الغاز في عدة حقول في البصرة وإن تصرف وزير النفط المتكور مخالفاً للدستور والقانون ، تقدم المدعي لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بموجب التظلم المؤرخ ٢٠١١/١٠/٣ والمرسل بموجب كتاب مجلس محافظة البصرة المرقم (١١٠٩٣) والمؤرخ ٢٠١١/١٠/٤ وتم بيت بالتقدم رغم مضي المدة القانونية ، قام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ طلباً للحكم بإصدار قرار بإلغاء كافة الإجراءات الخاصة بتأسيس شركة غاز البصرة لحين حسم الدعوى وإلغاء كافة قرارات وزارة النفط الخاصة بجولات التراخيص فيما يتعلق بمحافظه البصرة والتي صدرت بدون أشرك مجلس محافظة البصرة . ونتيجة الترفعة المحضورية العتية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ حكماً يقضى برد دعوى المدعي . وقد اعيد قرار الحكم مطلوباً بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (١٠٨/اتحادية/تميز/٢٠١٢) الصادر في ٢٠١٢/٩/٩ ، وإتباعاً لتقرير التمييزي دعت المحكمة الطرفين وأصدرت قرارها المؤرخ في ٢٠١٢/١١/١٩ القاضي برد دعوى المدعي .



كوت ماري عيراق
داد كاي بالأي نيتيحداي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/التحادوية/تسيير/٢٠١٣

ظعن التصدي (التميز) بالمحك بواسطة وكنهه امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحه التميزية المؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٨ والمذفوع عنها الرسم في ٢٠١٢/١٢/١٩ طابأ نفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

تدري التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الحكم التميزي صدر بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩ وظعن فيه تمييزاً وطلع الرسم عنه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ فيكون الظعن واقعاً خارج المدد القانوني المنصوص عليها في المادة (٧/كأناً/ط) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل والثالثة ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به أو اختياره مبدئاً ، وحيث إن المدد المعينة لمراجعة طرق الظعن في القرارات حتمية يرتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الظعن . وتقضي المحكمة من لقاء نلمسها برد عريضة الظعن إذا حصل بعد انقضاء المدد القانوني استناداً للمادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية وكنهه فسر رد الظعن التمييزي شكلاً وتحصيل التمييز رسم التصدي وصدري القرار بالانطلاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .


الرئيس
مهدت المحمود


العضو
فاروق محمد السايدي


العضو
جافر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد الجابر


العضو
محمد صليب الشيباني


العضو
جافر صليح التميمي


العضو
ميفاضول شمسون قاسبي


العضو
حسين ابو التميم